

Distr.: General
12 October 2022
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الحادية والخمسون

12 أيلول/سبتمبر - 7 تشرين الأول/أكتوبر 2022

البند 4 من جدول الأعمال

حالات حقوق الإنسان التي تتطلب اهتمام المجلس بها

قرار اعتمده مجلس حقوق الإنسان في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2022

27/51 - حالة حقوق الإنسان في إثيوبيا

إن مجلس حقوق الإنسان،

إذ يسترشد بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه،

وإذ يسترشد أيضاً بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب وغيرهما من معاهدات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية ذات الصلة،

وإذ يشير إلى قرار مجلس حقوق الإنسان 13/47 المؤرخ 13 تموز/يوليه 2021 ودإ-1/33 المؤرخ 17 كانون الأول/ديسمبر 2021، وكذلك إلى جميع البيانات ذات الصلة التي أدلى بها الأمين العام ورئيس مجلس الأمن ومفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بشأن الحالة في إثيوبيا،

وإذ يدرك مسؤولية الدول في المقام الأول عن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها،

وإذ يؤكد من جديد أن جميع البشر يولدون أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق، وأن لكل فرد الحق في التمتع بجميع حقوق الإنسان وإعمالها الكامل من دون أي نوع من التمييز لأسباب كالدين أو المعتقد أو الأصل الإثني،

وإذ يعيد تأكيد التزامه القوي بسيادة إثيوبيا واستقلالها السياسي وسلامة أراضيها ووحدتها، وتضامنه الشديد مع الشعب الإثيوبي،

وإذ يكرر تأكيد دعمه الثابت لجهود الوساطة الجارية التي يبذلها الممثل السامي للاتحاد الأفريقي لمنطقة القرن الأفريقي من أجل إيجاد حل سياسي غير عسكري تمس الحاجة إليه للنزاع في شمال إثيوبيا،

وإذ يؤكد أهمية استمرار مشاركة الاتحاد الأفريقي واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية،



وإن يرحب بالتزام حكومة إثيوبيا بالمشاركة والتعاون مع الأمم المتحدة وآلياتها في ميدان حقوق الإنسان،

وإن يعرب عن بالغ قلقه إزاء استئناف القتال في شمال إثيوبيا، مما يهدد فرص التوصل إلى تسوية سلمية، وإن يعرب عن استيائه من وقوع خسائر في الأرواح ومعاناة ناجمة عن تجدد العنف،

وإن يساوره بالغ القلق إزاء الحالة الإنسانية الآخذة في التدهور تأثراً بكل من الصراع والجفاف، مما يدفع عدداً متزايداً من الناس إلى حالة خطيرة تهدد حياتهم، وإزاء عدم كفاية إمكانية وصول المساعدة الإنسانية،

وإن يعرب عن بالغ انزعاجه من إقدام الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي على إزالة ناقلات الوقود بالقوة من مستودع برنامج الأغذية العالمي في ميكيلي، في منطقة تيغراي، في 24 آب/أغسطس، وإن يدين جميع عمليات تحويل أصول المعونة،

وإن يدعو إلى الوقف الفوري للقتال، وإلى وصول المساعدات الإنسانية من دون عوائق، وبدء محادثات السلام من دون شروط مسبقة، وإعادة الخدمات في تيغراي، بما في ذلك الكهرباء والاتصالات والأعمال المصرفية، ورفع القيود المفروضة على النقد والوقود والأسمدة،

وإن يساوره بالغ القلق إزاء تجدد وجود القوات الإرهابية في تيغراي، وإن يدعو إلى انسحابها الفوري والكامل،

وإن يحث جميع الأطراف على احترام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي للاجئين، ولا سيما القواعد المنظمة للقتال والتجنيد القسري،

وإن يعرب من جديد عن تقديره للتقرير الصادر في 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 عن مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان واللجنة الإثيوبية لحقوق الإنسان بشأن التحقيق المشترك في انتهاكات وتجاوزات القانون الدولي لحقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي للاجئين المنسوب ارتكابها إلى جميع أطراف النزاع في منطقة تيغراي في إثيوبيا،

وإن يشير إلى ما خلص إليه التقرير من وجود أسباب معقولة تدعو إلى الاعتقاد بحدوث انتهاكات وتجاوزات للقانون الدولي لحقوق الإنسان، وانتهاكات للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي للاجئين، ارتكبتها جميع أطراف النزاع، قد يشكل بعضها، حسب ملابس ارتكابها، جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية،

وإن يرحب بالتقرير الأولي الصادر عن لجنة خبراء حقوق الإنسان الدولية المعنية بإثيوبيا وبالتوصيات الواردة فيه⁽¹⁾،

وإن يشير جزعه استمرار ورود تقارير عن تعمد استهداف المدنيين والأعيان المدنية وعن الهجمات العشوائية التي تسفر عن وقوع إصابات بين المدنيين، وتقارير تفيد باتخاذ تجويع المدنيين وسيلة من وسائل الحرب، مما يدل على تجاهل صارخ لحياة الإنسان وكرامته،

وإن يساوره بالغ القلق إزاء استمرار ورود تقارير عن انتشار عمليات قتل غير مشروع وإعدام خارج نطاق القضاء، بما فيها عمليات تمت على أساس إثني، وعن التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وعمليات الاحتجاز التعسفي والاختطاف والاختفاء القسري، وانتشار حالات السلب والنهب وتدمير الممتلكات والأعيان العامة والخاصة التي لا غنى عنها لبقاء

السكان المدنيين، وتقارير تفيد بانتشار العنف الجنسي والجنساني المرتبط بالنزاع والذي يستهدف في المقام الأول النساء والفتيات، والرجال والفتيان، بما في ذلك الاغتصاب والعنف الجنسي والاستعباد الجنسي،

وإن يساوره بالغ القلق أيضاً إزاء التقارير عن انتهاكات حقوق اللاجئين والمشردين داخلياً بموجب القانون الدولي، وإزاء تقارير عن التشريد القسري للمدنيين بسبب أصلهم الإثني إلى حد كبير، وتقارير عن القيود المفروضة على إمكانية الحصول على الإغاثة الإنسانية، وقتل العاملين في المجال الإنساني، وهو ما قد يشكل انتهاكات للقانون الدولي الإنساني ويتطلب مزيداً من التحقيق،

وإن يلاحظ أن الأمين العام أدرج إثيوبيا بوصفها حالة مثيرة للقلق في جدول أعمال الأطفال والنزاع المسلح في تقريره عن الأطفال والنزاع المسلح⁽²⁾،

وإن يساوره بالغ القلق إزاء تقارير تفيد بوقوع انتهاكات وتجاوزات ضد الأطفال، منها تجنيد الأطفال واستخدامهم بصورة غير مشروعة، وقتل الأطفال وتشويههم، والاعتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي، والهجوم على المدارس والمستشفيات، وعمليات الاختطاف، ومنع وصول المساعدات الإنسانية إلى الأطفال من جانب جميع أطراف النزاع،

وإن يكرر الإعراب عن قلقه البالغ إزاء تقارير مستمرة عن اعتقال واحتجاز أشخاص على أساس أصلهم الإثني، وسوء ظروف احتجاز المقبوض عليهم، وادعاءات متعلقة بسوء المعاملة أثناء الاحتجاز وعدم المراجعة القضائية، واستهداف الصحفيين وغيرهم من العاملين في وسائل الإعلام، وإن يهيب بحكومة إثيوبيا إلى نشر قائمة المحتجزين وإتاحة الفرصة الكافية للمنظمات المستقلة لزيارة مراكز الاحتجاز،

وإن يذكر بأن تقرير التحقيق المشترك بين المفوضية السامية واللجنة الإثيوبية لحقوق الإنسان الصادر في 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 أشار إلى ضرورة إجراء مزيد من التحقيق في عدد من الانتهاكات والتجاوزات المنسوب ارتكابها إلى جميع الأطراف في الفترة ما بين 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 و28 حزيران/يونيه 2021، وإن يأخذ في اعتباره ورود تقارير تفيد باستمرار ارتكاب انتهاكات وتجاوزات خطيرة لحقوق الإنسان، وانتهاكات للقانون الدولي الإنساني وانتهاكات للقانون الدولي للاجئين، في عدد من المناطق في إثيوبيا، بما في ذلك عفر وأمهرة وأوروميا وتيغراي، ما يستدعي إجراء تحريات إضافية لتعزيز المساءلة وتحقيق العدالة للضحايا والناجين،

وإن يؤكد أن جسامة وخطورة نتائج التحقيق المشترك ولجنة خبراء حقوق الإنسان الدولية المعنية بإثيوبيا تستدعي مزيداً من التحقيق المستقل ومقاضاة المسؤولين على نحو مناسب، وإن يشدد على أهمية ضمان امتثال هذه التحقيقات للمعايير الدولية، بما في ذلك ما يتعلق بالشفافية، مع تناول مسؤولية القادة أيضاً، من أجل التصدي للإفلات من العقاب بطريقة مجدية،

وإن يلاحظ أن القيود المفروضة على ميزانية لجنة خبراء حقوق الإنسان الدولية المعنية بإثيوبيا وملاك موظفيها قد حددت بقدر كبير من قدرتها حتى الآن على الاضطلاع بولايتها على الوجه الأكمل،

وإن يدرك أن حكومة إثيوبيا أقرت بأن أفراداً من قوات الدفاع الوطني الإثيوبية وقوات الأمن الإقليمية ارتكبوا انتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وأنها تتخذ خطوات لكفالة المساءلة،

وإن يدعو إلى إقرار مماثل من حكومة إريتريا والجهة الشعبية لتحرير تيغراي وسائر أطراف النزاع،

وإن يرحب بقيام حكومة إثيوبيا بإنشاء فرقة عمل مشتركة بين الوزارات للإشراف على تدابير الإنصاف والمساءلة تصدياً لانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان المرتكبة في سياق النزاع في شمال إثيوبيا،
وإن يرحب أيضاً بزيارة لجنة الخبراء الدولية لحقوق الإنسان المعنية بإثيوبيا لأول مرة منذ إنشائها إلى إثيوبيا، في الفترة من 25 إلى 30 تموز/يوليه 2022، وباستعداد الحكومة للاجتماع باللجنة لمناقشة الطرائق الممكنة للتعاون في المستقبل،

وإن يؤكد من جديد أن اللجنة أنشئت بهدف استكمال العمل الذي اضطلعت به فرقة التحقيق المشتركة، ومن ثم تعزيز عمليات المساءلة الجارية والمحتملة،

وإن يحث جميع أطراف النزاع على تمكين اللجنة من الوصول من دون عوائق إلى الأماكن والشهادات والمعلومات ذات الصلة لدى اضطلاعها بولايتها،

وإن يعيد تأكيد أهمية مشاركة المرأة مشاركة كاملة وهادفة وعلى قدم المساواة في وضع الخطط وصنع القرارات فيما يتعلق بالوساطة وبناء الثقة ومنع نشوب النزاعات وحلها، وأهمية مشاركتها في جميع الجهود المبذولة للحفاظ على السلام والأمن وتعزيزهما، وضرورة منع وقوع انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان، مثل جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات، لا سيما العنف الجنسي والجنساني، وجبر الضرر الناجم عنها،

وإن يساوره القلق إزاء استمرار التقارير التي تقيّد بتزايد استخدام جميع الأطراف لخطاب الكراهية، بما في ذلك على وسائل التواصل الاجتماعي،

وإن يضع في اعتباره أن الإفلات من العقاب على انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني يشجع على تكرارها ويشكل عائقاً رئيسياً أمام تحقيق السلام الدائم على المستوى الوطني، وأمام تشجيع التعاون بين الشعوب وتعزيز السلم والأمن الدوليين،

وإن يشدد على أهمية جمع الأدلة وحفظها وتحليلها بغية تدعيم المساءلة، وأن تقديم الجناة إلى العدالة أمر حاسم لمنع ارتكاب المزيد من انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي للاجئين، ولتحقيق العدالة والمصالحة الشاملتين في المرحلة الانتقالية بعد انتهاء النزاع بمساهمة الضحايا والناجين، وإن يؤكد أن جدية الحالة تستوجب رداً سريعاً وشاملاً،

1- يدين بأشد العبارات جميع انتهاكات حقوق الإنسان والتجاوزات وانتهاكات القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي للاجئين التي ارتكبتها جميع أطراف النزاع في شمال إثيوبيا منذ بدايته في 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، ويشدد على وجوب محاسبة جميع المسؤولين عن هذه الانتهاكات والتجاوزات على أفعالهم وتقديمهم إلى العدالة؛

2- يجدد دعوته إلى الوقف الفوري لجميع انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي للاجئين، وإلى احترام جميع أطراف النزاع في شمال إثيوبيا للقانون الدولي الإنساني وجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية احتراماً كاملاً؛

3- يحث جميع أطراف النزاع في شمال إثيوبيا على تلبية النداءات المتكررة الداعية إلى الوقف الفوري للقتال والعودة إلى وقفه، من دون شروط مسبقة، والمشاركة في جهود الوساطة الجارية بقيادة الممثل السامي للاتحاد الأفريقي لمنطقة القرن الأفريقي وفي حوار وطني شامل، بغية الحد من التوترات وتحقيق سلام دائم وشامل للجميع؛

4- يطالب جميع أطراف النزاع بالامتنال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، والامتناع عن شن هجمات على المدنيين، بما في ذلك الهجوم عليهم لانتمائهم الإثني أو لنوع جنسهم،

وعلى الأعيان المدنية، ولا سيما تلك التي لا غنى عنها لبقاء السكان، بما فيها المحاصيل والماشية والأدوية، والامتناع عن التحريض على الكراهية والعنف، وتجنب إلحاق المزيد من الضرر بالهياكل الأساسية المدنية الحيوية، بما فيها المستشفيات والمدارس، واتخاذ تدابير خاصة لإنهاء ومنع الانتهاكات والتجاوزات وضمان حماية النساء والأطفال، ووضع حد لأي تدابير قد تؤدي إلى تفاقم الأزمة الإنسانية الحادة أصلاً؛

5- يهيب بجميع أطراف النزاع إلى تيسير وصول المساعدات الإنسانية بشكل كامل وآمن وسريع ومن دون عوائق، وإيصال الإمدادات الإنسانية، بما في ذلك عبر خطوط النزاع، لضمان بلوغ الإغاثة الإنسانية كل من يحتاج إليها من المدنيين، ولا سيما المشردين داخلياً وضعاف الحال، واحترام استقلال الوكالات الإنسانية وضمان حماية العاملين في المجال الإنساني، وإنهاء الاعتداءات على العاملين في المجال الإنساني والوكالات الإنسانية وترهيبهم؛

6- يهيب بجميع أطراف النزاع التي لم تقم بعد بالإقرار بالمسؤولية والالتزام باتخاذ تدابير ملموسة بأطر زمنية واضحة لتنفيذ التوصيات التي قدمتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان واللجنة الإثيوبية لحقوق الإنسان في تقرير التحقيق المشترك ولجنة خبراء حقوق الإنسان الدولية المعنية بإثيوبيا إلى فعل ذلك من دون إبطاء؛

7- يرحب بالخطوات التي اتخذتها حكومة إثيوبيا حتى الآن لتنفيذ التوصيات التي قدمتها المفوضية السامية واللجنة الإثيوبية لحقوق الإنسان في تقرير التحقيق المشترك، ويشجع الحكومة على المضي من دون إبطاء وبنزاهة وشفافية في ضمان المساءلة وإنصاف ضحايا الانتهاكات والتجاوزات المرتكبة في النزاع؛

8- يلاحظ بقلق أن الظروف الراهنة للقتال الجاري قد لا تفضي إلى ضمان إجراء تحقيقات سريعة ومستقلة وشفافة ونزيهة على الصعيد الوطني بما يتماشى مع معايير القانون الدولي؛

9- يقرر تجديد ولاية لجنة الخبراء الدولية لحقوق الإنسان المعنية بإثيوبيا لسنة أخرى؛

10- يطلب إلى لجنة خبراء حقوق الإنسان الدولية المعنية بإثيوبيا أن تقدم إحاطة شفوية إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الثانية والخمسين، تعقبها جلسة حوار، وأن تقدم تقريراً خطياً إلى المجلس في دورته الرابعة والخمسين، تعقبه جلسة حوار، وتقريراً خطياً إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والسبعين، تعقبه جلسة حوار؛

11- يطلب إلى المفوضية السامية أن تواصل، بالتشاور مع حكومة إثيوبيا، تقديم المشورة والمساعدة التقنية، من أجل تدعيم قدرات اللجنة الإثيوبية لحقوق الإنسان ونظام العدالة الجنائية، والعدالة الانتقالية، بما في ذلك عمليات المساءلة والمصالحة بوجه عام؛

12- يطلب إلى الأمين العام توفير كل ما يلزم من موارد وخبرات، بما فيها خبرات إضافية في مجال العنف الجنسي والجنساني، والعدالة الانتقالية وعلم الأدلة الجنائية، لتمكين المفوضية السامية من تقديم الدعم الإداري والتقني واللوجستي المطلوب لتنفيذ أحكام هذا القرار؛

13- يؤكد من جديد الأهمية الحاسمة لتلقي لجنة خبراء حقوق الإنسان الدولية المعنية بإثيوبيا كل التمويل اللازم لتمكينها من تنفيذ ولايتها بأكثر الطرق الممكنة فعالية؛

14- يهيب بجميع أطراف النزاع إلى منح لجنة خبراء حقوق الإنسان الدولية المعنية بإثيوبيا وأعضائها إمكانية الوصول من دون عوائق ومن دون إبطاء، والسماح لهم بزيارة المواقع، والاجتماع بكل من يرغبون في لقاءهم والتحدث إليهم بحرية وعلى انفراد؛

15- يقرر أن يبقى المسألة قيد نظره.

الجلسة 43

7 تشرين الأول/أكتوبر 2022

[اعتمد بتصويت مسجل بأغلبية 21 صوتاً مقابل 19، وامتناع 7 أعضاء عن التصويت. وكانت نتيجة التصويت كما يلي:

المؤيدون:

الأرجنتين، أرمينيا، ألمانيا، أوكرانيا، باراغواي، البرازيل، بولندا، تشيكيا، الجبل الأسود، جزر مارشال، جمهورية كوريا، فرنسا، فنلندا، لكسمبرغ، ليتوانيا، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، هندوراس، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان

المعارضون:

إريتريا، الإمارات العربية المتحدة، باكستان، بنن، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، السنغال، السودان، الصومال، الصين، غابون، غامبيا، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، الكاميرون، كوبا، كوت ديفوار، ليبيا، موريتانيا، ناميبيا، الهند

المتنعون عن التصويت:

إندونيسيا، أوزبكستان، قطر، كازاخستان، ماليزيا، ملاوي، نيبال]